الأمم المتحدة S/2023/755

مجلس الأمن

Distr.: General
12 October 2023
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الثامن والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الثامن والثلاثون المقدم من الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (S/2023/280) في 17 نيسان/أبريل 2023، ويتناول التطورات المستجدة حتى 19 أيلول/سبتمبر 2023.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، ومنها ما يتعلق بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبأنشطة هذه الميليشيات.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة على تعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام 1989 الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية في سياق ما أبذله من جهود.

4 - في لبنان، لم ينتخب رئيس بعد منذ انتهاء ولاية ميشال عون في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022. ولم يحصل أيٌّ من المرشحين، وهما جهاد أزعور، وهو مدير في صندوق النقد الدولي ووزير مالية لبناني سابق، وسليمان فرنجية زعيم تيار المَردة، على الأغلبية المطلوبة. ومن 128 صوتا، نال أزعور 59 صوتا وفرنجية 51 صوتا. وقد أيّد ترشح أزعور كلٌّ من حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي، وغالبيةُ التيار الوطني الحر وعددٌ من النواب المستقلين والمنتمين إلى تكتلات ناشئة. وكان السيد فرنجية مدعوما من حزب الله وحركة أمل وكتلة تيار المَردة ومن النواب السنّة المتحالفين مع حزب الله

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبعض النواب المستقلين. وكان ميشال معوض سحب في وقت سابق ترشحه للانتخابات الرئاسية دعماً لجهاد أزعور.

5 - وفي 16 حزيران/يونيه، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بياناً من بيروت حثت فيه "القيادات السياسية والنواب على تحمل مسؤولياتهم وتغليب المصلحة الوطنية بانتخاب رئيس جديد من دون مزيد من التأخير".

6 - وفي أعقاب اجتماع عُقد في باريس في 6 شباط/فبراير (انظر S/2023/280، الفقرة 8)، استضافت الدوحة "الاجتماع الثاني للمجموعة الخماسية بشأن لبنان" في 17 تموز/يوليه. وأشار بيان مشترك إلى أن "ممثلين من فرنسا وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة اجتمعوا لمناقشة الحاجة الملحة إلى إسراع القيادة اللبنانية في إجراء الانتخابات الرئاسية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية من أجل تحمّل مسؤولياتها تجاه مواطنيها". وفي إطار الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار بين القادة السياسيين اللبنانيين، التقى المبعوث الفرنسي جان - إيف لودريان ممثلي الأحزاب السياسية في بيروت بين 21 و 24 حزيران/يونيه ومن 25 إلى 27 تموز/يوليه. ووجّه بعد ذلك كتابا إلى النواب ملتمسا ردودا بحلول 31 آب/أغسطس على سؤالين يتعلقان بالمواصفات المنشودة للرئيس الجديد وأولوياته. وزار المبعوث الفرنسي بيروت مرة أخرى من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر. واستضافت فرنسا اجتماعا للمجموعة الخماسية في 19 أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة في نيويورك.

7 - وعقد مجلس النواب، بصفته هيئة انتخابية، جلستين استثنائيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 18 نيسان/أبريل، اعتمد مجلس النواب قانونا يمدّد ولاية المجالس البلدية والمخاتير حتى أيار/مايو 2024، ما أدى فعلياً إلى تأجيل ثانٍ للانتخابات البلدية التي كان من المقرر إجراؤها في أيار/مايو 2023. وقاطع حزبا القوات اللبنانية والكتائب ونواب مستقلون وآخرون يمثلون كتلا ناشئة الجلسةَ النيابية المعقودة في 18 نيسان/أبريل وقدموا طعنين إلى المجلس الدستوري في تمديد ولاية كلٍ من المجالس البلدية والمخاتير. وقد ردّ المجلس الدستوري ذينك الطعنين في 30 أيار/مايو.

8 - وفي 19 حزيران/يونيه، وافق مجلس النواب على فتح اعتماد بقيمة 37,4 بلايين ليرة لبنانية لتمويل صرف الرواتب والبدلات المستحقة لموظفي القطاع العام عن شهر حزيران/يونيه وما بعده. ومرة أخرى، قاطع الجلسةَ كلٌّ من حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب إلى جانب نواب مستقلين وآخرين يمثلون تكتلات ناشئة، مؤكدين أن لا صلاحية دستورية لمجلس النواب للتشريع في ظل شغور منصب الرئاسة. ولم تعقد جلسة تشريعية كانت مقررة في 17 آب/أغسطس للنظر في مشروع قانون مراقبة رؤوس الأموال (الكابيتال كونترول) ومشروع قانون الصندوق السيادي للنفط والغاز بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني إذ لم يحضر سوى 52 من 128 نائبا. وعقد رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي خمس جلسات لمجلس الوزراء لمعالجة "المسائل الملحة المتعلقة باحتياجات المواطنين". وشملت هذه المسائل جملة أمور بينها مشروعا موازنة الدولة لعامي 2023 و 2024، وتدابير متصلة بقطاع الكهرباء، ورواتب موظفي القطاع العام. وقد قاطَع الوزراء الثمانية التابعون للتيار الوطني الحر تلك الجلسات.

9 - وفي 16 آب/أغسطس، أقرت حكومة تصريف الأعمال مشروع الميزانية لعام 2023 الذي يتوقع عجزا بنسبة 23,57 في المائة مقارنة بـ 18,5 في العام الماضي. كما أقرت حكومة تصريف الأعمال مشروع قانون يسمح لها بفتح اعتماد بمبلغ يصل إلى 10 مليارات ليرة لبنانية من الموازنة الاحتياطية إلى

أن يقر مجلس النواب الميزانية الرسمية لعام 2023. وبدأت حكومة تصريف الأعمال المناقشات حول مشروع ميزانية عام 2024 في 7 أيلول/سبتمبر.

10 - وفي أيار/مايو، تلقى لبنان نشرات حمراء من الإنتربول لإلقاء القبض على حاكم المصرف المركزي آنذاك رياض سلامة، في أعقاب صدور مذكرتي توقيف في حقه في ألمانيا وفرنسا. وفي 31 تموز/يوليه، أنهى السيد سلامة فترة ولايته كحاكم للمصرف المركزي، مع تولي النائب الأول للحاكم وسيم منصوري مهام القائم بأعمال الحاكم في 1 آب/أغسطس. وفي تقرير قدمته شركة ألفاريز ومارسال إلى حكومة تصريف الأعمال في لبنان في 11 آب/أغسطس في أعقاب تدقيق جنائي للمصرف المركزي للفترة من 2015 إلى 2020، لوحظ "انعدام في مجمل الحوكمة الرشيدة وفي ترتيبات إدارة المخاطر".

11 - ورغم انقضاء أكثر من سنة على توقيع صندوق النقد الدولي ولبنان الاتفاق المبرم بينهما على مستوى خبراء الصندوق (انظر S/2022/556، الفقرة 50)، لم تُتخذ بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق. ولاحظ صندوق النقد الدولي في أعقاب البعثة التي أوفدها إلى لبنان لإجراء مشاورات بشأن المادة الرابعة التي اختُتمت في 23 آذار/مارس، "[محدودية] التقدم المحرز نحو تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية"، مضيفا أنه "من دون إصلاحات سريعة سيغرق [لبنان] في أزمة لا نهاية لها". وفي أعقاب زيارة وفد على مستوى الخبراء إلى لبنان من 11 إلى 14 أيلول/سبتمبر، أصدر صندوق النقد الدولي بيانا جاء فيه أن "لبنان لا يزال يواجه تحديات اقتصادية هائلة، مع انهيار القطاع المصرفي، وتناقص الخدمات العامة، وتدهور البنية التحتية، وتفاقم ظروف الفقر والبطالة، واتساع عدم المساواة ... وأكدت البعثة للسلطات والنواب الحاجة الملحة إلى تنفيذ برنامج إصلاح شامل".

12 - ولم يُحرز أي تقدم في التحقيق الجاري في انفجار مرفأ بيروت. وعشية الذكرى الثالثة للانفجار، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا في بيروت في 3 آب/أغسطس، أعربت فيه عن أسفها "لعدم إحراز تقدم في الإجراءات القضائية" ودعت "السلطات اللبنانية إلى إزالة جميع العقبات التي تعوق السعي إلى تحقيق العدالة وتيسير استكمال إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف". كما ذكرت مجموعة الدعم الدولية أن "ضمان المساءلة القضائية ومكافحة الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من استعادة مصداقية مؤسسات الدولة في لبنان. ويؤكد الجمود في التحقيق في انفجار المرفأ على الحاجة الملحة إلى صون استقلال القضاء اللبناني وحياده ونزاهته. ويدعو أعضاءُ مجموعة الدعم الدولية مجلسَ النواب اللبناني إلى الإسراع في اعتماد التشريعات اللازمة لتعزيز استقلال القضاء بما ينسجم مع المعايير الدولية".

13 - وفي 19 نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة العسكرية أحكاماً في حق 36 شخصاً متهمين في الدعوى المتعلقة بالاشتباكات المسلحة التي وقعت في خلدة في 1 آب/أغسطس 2021. فقد دانت المحكمة 25 شخصاً (جميعهم من الرجال) بتهمتي القتل وإشعال الفتنة الطائفية، وأصدرت حكماً غيابياً بالإعدام في حق تسعة منهم في حين أُنزلت أحكام بالسجن على الـ 16 الباقين. وبرأت المحكمةُ ساحة 11 شخصا (جميعهم من الرجال). وفي 5 أيار/مايو، أرجأت المحكمة العسكرية حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 جلسةَ المحاكمة في قضية قتل لاجئ سوري كان تُوفي في آب/أغسطس 2022 في مركز تابع لأمن الدولة في بنت جبيل بجنوب لبنان (انظر S/2022/858، الفقرة 63).

14 - ولم يُحرز تقدم في محاكمة 68 شخصا في ما يتعلق باشتباكات الطيونة التي أدت إلى سقوط قتلى في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2021/953، الفقرة 57). ولم يُحرز تقدم في التحقيق في قتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/240، الفقرة 46).

15 - وفي 2 آب/أغسطس، عُثر على إلياس حصروني، وهو منسق سابق في القوات اللبنانية لقضاء بنت جبيل، في جنوب لبنان، ميتا في بلدة عين إبل، في بنت جبيل.

16 - واستمرت عملية الحوار ذات المسارين بين نساء من الأحزاب السياسية التقليدية ونساء من التكتلات الناشئة، إلى جانب أعمال 11 شبكة وساطة نسائية محلية، دعماً للحوار الجامع والتسوية اللاعنفية للنزاعات. وقبل قرار إرجاء الانتخابات البلدية، استفاد أكثر من 500 امرأة من خدمات بناء القدرات بغية تعزيز مشاركتهن وتمثيلهن في الهيئات المنتخَبة، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير خاصة مؤقتة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالاشتراك مع منظمتي "كفى" و "Fe-Male" الوطنيتين غير الحكوميتين اللتين تدافعان عن حقوق المرأة، بإصدار نشرة تنبيهية بشأن ارتفاع عدد النساء والفتيات المفقودات في لبنان. ففي عام 2022، زاد عدد النساء والفتيات المبلغ عن اختفائهن بأكثر من 50 في المائة عما كان عليه في عام 2021 ليبلغ 129 (من 81 في عام 2021).

17 - وشجع مجلس الأمن بقوة في قراره 1680 (2006) حكومةَ الجمهورية العربية السورية على الاستجابة للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، مشيرا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ونحو تحسين العلاقات بين البلدين.

18 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أيضا بالغي الأهمية إذ إنهما يجعلان من الممكن مراقبة الحدود وإدارتها على نحو سليم، ومنع التهريب، بما يشمل حركة الناس والسلع وربما الأسلحة. ومع أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز تقدم بشأنها يبقى التزاما منوطا بالجمهورية العربية السورية ولبنان، وفقا للقرار 1680 (2006).

19 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

20 - ولم يحرز تقدم في ما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا، وأسهمت الحوادث التي وقعت في مزارع شبعا المحتلة في زيادة حدة التوتر بين لبنان وإسرائيل. ولم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

21 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات المسيَّرة والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة، التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي التحليق فوق لبنان، في انتهاك للسيادة الإقليمية للبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

22 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ مؤرختين 19 حزيران/يونيه (S/2023/459)، ذكرت القائمة بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة: "ويستمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وخراج بلدة الماري التي تشمل بجزء منها التمدّد العمراني لبلدة الغجر، بالإضافة إلى قيام الجانب الإسرائيلي بحفريات وأشغال وبناء تشييدات

إسمنتية ووضع سياجات في هذه الأراضي المحتلة". وأضافت إن "[لبنان] يشدد على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، وهي مزارع شبعا وتلال كفر شوبا وأطراف بلدة ماري، التي تضم الجزء الموسع من بلدة الغجر". وفي ما يتعلق بقضية الخيمة (انظر تقريري S/2023/522، الفقرة 7)، ذكرت القائمة بالأعمال بالوكالة "[يستمر] التضخيم الإعلامي لمسائل بسيطة كنصب خيمة صغيرة في مزارع شبعا جنوب الخط الأزرق يجري العمل على معالجتها، علماً أن سببها الحقيقي الخروقات الإسرائيلية المتمادية للقرار 1701 (2006)".

23 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين أيضا إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن مؤرختين 22 حزيران/يونيه (S/2023/465)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "إسرائيل لن تقبل أي انتهاك لسيادتها وتحتفظ بالحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أراضيها". وأضاف قائلا "أدعو مجلس الأمن إلى أن يدين بشكل قاطع ما يرتكبه حزب الله والجهات الإيرانية الراعية له من انتهاكات مستمرة لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 1701 (2006) و 1559 (2004)، وأن يدين الانتهاك الأخير للسيادة الإسرائيلية في منطقة النقطة DOF 692. ويجب على مجلس الأمن أن يطالب السلطات اللبنانية بأن تتصرف فورا ودون مزيد من التأخير لتفكيك هذه الهياكل وإزالتها".

24 - وفي 10 تموز/يوليه، أصدر رئيس مجلس النواب بري بيانا جاء فيه إن "الخيمتين تقعان على أرض لبنانية. والمطلوب من المجتمع الدولي إجبار إسرائيل على تنفيذ القرار 1701 والانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا". وذكر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في 12 تموز/يوليه في خطاب ألقاه "حيث نصبنا خيمتنا هي أرض لبنانية". وأضاف قائلا "إن إسرائيل لا تجرؤ على القيام بخطوة نحو الخيمة لأنها تعلم أننا لن نسكت عن ذلك".

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية

25 - واصلت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

26 - ففي 1 حزيران/يونيه، أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول لوائح اتهام ضد سبعة من المشتبه فيهم وأوامر تفتيش ضد ستة مشتبه فيهم آخرين في القضية المتعلقة بالهجوم المميت الذي شُن على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/2023/184، الفقرة 2). وتحتجز السلطات اللبنانية أحد المتهمين المشتبه فيهم، بعد صدور أمر بالقبض عليه وتنفيذه. وعُقدت الجلسة الأولى للمحاكمة في 30 آب/أغسطس، بعدما كانت أُرجئت من 14 تموز/يوليه لأسباب إجرائية. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتلبية لطلب ورد إليها التماساً للتعاون القضائي، أطلَعت القوةُ المؤقتة السلطات القضائية اللبنانية على نتائج تحقيقاتها ويسّرت التواصل مع الشهود، وذلك في إطار اتفاق مركز القوات المبرم مع القوة. ويسّرت القوة أيضا التواصل بين السلطات اللبنانية والسلطات الوطنية للبلدان التي تنتمي إليها الوحدات العسكرية المعنية وذلك فيما يتصل بالتحقيقات التي يجريها كل منها (انظر S/2023/280، الفقرة 21).

27 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن مؤرختين 27 تموز/يوليه 2023 (S/2023/564) قال الممثل الدائم لإسرائيل: "خلال الأشهر الماضية، أصبح حزب الله - بتمويل وتوجيه إيرانيين - أكثر جسارة، وزاد من أعماله ووجوده على طول حدود إسرائيل". وأضاف قائلا "إن جميع هذه

الإجراءات هي جزء من نمط واضح يتمثل في التصعيد والتكثيف. ويحاول حزب الله افتعال احتكاك على طول الخط الأزرق من خلال الاستفزازات والعداء المتزايد، كل ذلك مع زيادة تأهب المنظمة الإرهابية وقدراتها العسكرية. وهذا النهج الخطير يمهد الطريق نحو نزاع مفتوح، وستكون عواقب هذا النزاع كارثية على المنطقة بأسرها".

28 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إليّ وإلى رئيسة مجلس الأمن مؤرختين 17 آب/أغسطس (S/2023/616)، قالت القائمة بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة "يكرر لبنان الطلب من مجلس الأمن وضع حد للخروقات الإسرائيلية اليومية لأراضيه جواً وبراً وبحراً، التي تشكل تعدياً على السيادة اللبنانية واستخفافاً بميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية". وأضافت "إن الخروقات من الجانب الإسرائيلي لا تُقارن من حيث العدد ولا من حيث الخطورة والجسامة بالخروقات من الجانب اللبناني. فرمي حجر فوق السياج أو تجاوز راع مع بعض أغنامه للخط الأزرق أو نصب خيمة في مزارع شبعا اللبنانية المُحتلة لا يُقارن بضم أراضٍ لبنانية أو بتجوّل طائرات عسكرية إسرائيلية في الأجواء اللبنانية وحتى قصفها لدولة أخرى هي سوريا من فوق لبنان، مما يهدّد سلامة الطيران المدني اللبناني أيضاً".

29 - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2023 (S/2023/672)، قال الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة إنه "يرفض بشكل قاطع جميع الإشارات غير اللازمة وغير المبررة إلى إيران، وكذلك الاتهامات غير الموثقة التي يسوقها ضد بلدي ممثل النظام الإسرائيلي في الوثيقتين S/2023/504 و S/2023/564.

30 - وواصل الجيش اللبناني عملياته للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد، بما في ذلك من خلال أنشطته الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار. وخلال 16 عملية لمكافحة الإرهاب نُفذت بين 25 آذار/مارس و 30 آب/أغسطس، ألقت القوى الأمنية اللبنانية القبض على 20 شخصا في أنحاء لبنان بتهم تتعلق بالإرهاب. وفي 19 أيار/مايو، قبض الجيش اللبناني على شخص في شمال لبنان، أعلن أنه "أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة ومؤسسي خلاياه في لبنان [وأنه] اضطلع بدور ريادي في تأسيس تنظيم فتح الإسلام الإرهابي".

31 - وألقت القوى الأمنية اللبنانية القبض على 10 أشخاص في ما لا يقل عن 13 عملية نُفذت لمكافحة تهريب المخدرات. وفي 7 حزيران/يونيه، ضبط الجيشُ اللبناني عدة معامل لتصنيع المخدرات في بلدة اليمونة بالبقاع، شرقي لبنان. وأحبطت قوى الأمن الداخلي محاولاتٍ عدة لتهريب المخدرات إلى خارج لبنان، بما في ذلك في 14 نيسان/أبريل في طرابلس بشمال لبنان. وفي 3 حزيران/يونيه، قُتل في جبل لبنان شخصٌ يُزعم أنه من مهربي المخدرات وذلك في عملية تبادل لإطلاق النار مع قوى الأمن الداخلي. وفي 30 آب/أغسطس، كان الجيش اللبناني ألقى القبض على 18 شخصاً يحملون الجنسية اللبنانية أو السورية خلال سبع عمليات نفذها لمكافحة تهريب الأشخاص عن طريق البحر منذ 25 آذار/مارس.

32 - وواصلت الدول الأعضاء تقديم الدعم الثنائي إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية للدولة، نظرا للأزمة الاقتصادية المستمرة في البلد. وفي 18 نيسان/أبريل، بدأ تنفيذ برنامج دعم سُبُل العيش الموجه لأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بصرف أولى الدفعاتِ الشهرية لأفراد قوى الأمن الداخلي. وبدأ صرف تلك المبالغ لأفراد الجيش اللبناني في 23 حزيران/يونيه. وعملا بالفقرة 10 من القرار 2650 (2022)، يموَّل

البرنامج من خلال آلية للتحويل المالي والمساءلة يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية مكتب منسِقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، لفترة ستة أشهر.

33 - وفي آذار/مارس، انخفضت قيمة الليرة اللبنانية ليصل سعرها مقابل الدولار الواحد في السوق الموازية إلى 000 140 ليرة. وبعد عمليات تدخل من المصرف المركزي لكبح سعر الصرف، استقر لاحقا السعر غير الرسمي عند مستوى يناهز 000 94 ليرة للدولار الواحد. وبحلول أيلول/سبتمبر، كان السعر غير الرسمي يناهز 000 89 ليرة للدولار الواحد. وأشار البنك الدولي في تقريره "المرصد الاقتصادي للبنان: التطبيع مع الأزمة ليس طريقا للاستقرار"، الصادر في 16 أيار/مايو 2023، إلى تنامي اقتصاد نقدي مُدَوْلر قُدرت قيمته بنحو 9,9 بلايين دولار في عام 2022 أو ما يعادل نسبةَ 45,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واعتبره عائقا رئيسيا لآفاق التعافي الاقتصادي في لبنان. وأفاد البنك الدولي أيضا بأن معدل التضخم في لبنان بلغ 171,2 في المائة عام 2022، عزاه بصورة رئيسية إلى معدل التضخم في الأسعار الاسمية للمواد الغذائية الذي قُدر بنسبة 352 في المائة، وهو المعدل الأعلى في العالم. واستمرت التظاهرات ولأعمال قطع الطرق وتنظيم الإضرابات احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية، لاسيما في بيروت وشمال لبنان.

34 - وفي مؤتمر بروكسل السابع بشأن "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، الذي عُقد يومي 14 و 15 حزيران في بروكسل، قال وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبد الله بو حبيب إن "لبنان يواجه قضايا سياسية واقتصادية يزيد من حدتها وجود اللاجئين السوريين في لبنان رغم الدعم المقدم إليه من البلدان المانحة". وأضاف "يحتاج لبنان إلى دعم ملموس للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين لئلا يصبح لبنان مخيما ضخما للاجئين في البحر المتوسط". وفي 31 تموز/يوليه، كان 967 806 من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بينهم 322 795 لاجئا سوريا و 645 11 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وكانت الحكومة اللبنانية جمّدت قيام المفوضية بعمليات تسجيل جديدة للاجئين السوريين منذ عام 2015. وكما هو موضح في خطة استجابة لبنان لأزمة اللاجئين في عام 2023، تقدّر الحكومة أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان. والمفوضية على علم بـ 30 عملية هجرة غير نظامية عن طريق البحر تمت بالفعل أو شُرع في تنفيذها انطلاقاً من لبنان بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، شملت 781 1 راكبا معظمهم سوريون.

35 - وفي 5 نيسان/أبريل، شرع الجيش اللبناني في تنفيذ عمليات أمنية تستهدف السوريين في المناطق السكنية المُدُنية والمخيمات غير الرسمية في أنحاء لبنان. وأشارت التقارير إلى تنفيذ أكثر من 100 مداهمة، وتوقيف أكثر من 200 2 شخص، وترحيل أكثر من 800 1 منهم. وفي 26 نيسان/أبريل، عقد رئيس حكومة تصريف الأعمال اجتماعاً للجنة الوزارية المشتركة التي تشرف على ملف اللاجئين السوريين، أكد مجددا قرار المجلس الأعلى للدفاع الصادر في 24 نيسان/أبريل 2019 (انظر S/2019/574، الفقرة 42). وأُبلغَ عن أوجه قلق كبيرة تتعلق بالحماية، بما في ذلك انفصال الأسر. وبعد تواصل الأمم المتحدة والشركاء مع السلطات اللبنانية، لم تحدث أي عمليات ترحيل جماعي في أعقاب العمليات الأمنية المحددة الأهداف منذ 11 أيار/مايو. ومع ذلك، استمر ورود أنباء عن عمليات ترحيل السوريين وإعادتهم عبر الحدود البرية مع سوريا في أعقاب توقيفهم عند نقاط تفتيش في شمال لبنان، وازدادت بشكل كبير منذ يوليه/تموز. وفي 8 آب/أغسطس، اتفقت الحكومة اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن تطلع المفوضيةُ

الحكومةَ على البيانات المتعلقة باللاجئين السوريين في لبنان. وذكرت المفوضية أن "الحكومة اللبنانية التزمت بعدم استخدام أي بيانات مشتركة لأغراض تتعارض مع القانون الدولي".

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

36 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ويجسد هذا البند ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

37 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك تنظيمات عدة من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحاً في البلد.

38 - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمنذ اتخاذ هذا القرار، لم يجرَ القيام بخطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

39 - وواصل عدد من الأصوات في لبنان تنديده باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، معتبرةً هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى كثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكان استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

40 - إن احتفاظَ حزب الله وتنظيمات أخرى بالسلاح، باعتراف الحزب نفسه وباعتراف تلك التنظيمات الأخرى نفسها، وتعزيزَ حزب الله لترساناته، حسب ما يُزعَم، يطرحان تحديا كبيرا أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها.

41 - وكما أفيد في تقريري S/2023/522، الفقرتان 2 إلى 4، أُطلقت صواريخ من جنوب لبنان في اتجاه إسرائيل في 6 نيسان/أبريل ونفذت إسرائيل غارات جوية داخل جنوب لبنان في 7 نيسان/أبريل. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2023/253) مؤرختين 7 نيسان/أبريل، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "وابلاً من 34 صاروخا أُطلق يوم أمس من لبنان على إسرائيل [من جانب] خلية إرهابية تابعة لحماس". وأضاف قائلا إن "[إسرائيل] تُحمّل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن جميع الهجمات التي تُشن انطلاقا من الأراضي اللبنانية، وتطالب لبنان بالوفاء بواجباته لمنع أي نشاط عدائي ينطلق من أراضيه". وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/77/861-S/2023/258) مؤرختين أيضا 7 نيسان/أبريل، ذكرت القائمة بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "لبنان يدين الاعتداءات التي نفذتها إسرائيل ... في 7 نيسان/أبريل 2023 على مناطق في جنوب لبنان".

42 - وفي 21 أيار/مايو، أجرى حزب الله تدريبا عسكريا استُخدمت فيها الأسلحة، بما في ذلك قاذفات الصواريخ، في حين قامت طائرات رباعية المراوح بمناورة تحاكي شن هجمات على "أهداف إسرائيلية" محتملة، وكان ذلك في عرمتى بقضاء جزين، جنوب لبنان. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 أيار/مايو موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ في 30 أيار/مايو (S/2023/391)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل

لدى الأمم المتحدة أن "المناورات الاستفزازية التي يقوم بها حزب الله، فضلا عن قدراته العسكرية وأنشطته العدائية المتزايدة، تنطوي على تزايد احتمال وقوع سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى التصعيد".

43 - وفي 9 آب/أغسطس، قتل شخصان في تبادل لإطلاق النار بين أعضاء من حزب الله وسكان الكحالة، قضاء عاليه، وهي قرية ذات أغلبية مسيحية تقع على بعد 12 كيلومترا جنوب شرق بيروت، بعدما انقلبت شاحنة تابعة لحزب الله في البلدة. وفي 10 آب/أغسطس، أصدر الجيش اللبناني بيانا جاء فيه أنه "تم إرسال وحدة عسكرية إلى مكان الحادث عملت على احتواء الوضع. ونُقلت حمولة الشاحنة إلى موقع عسكري، وفُتح تحقيق تحت إشراف السلطات القضائية المختصة". وبالإشارة إلى هذه الحادثة، ذكر الأمين العام لحزب الله نصر الله في خطاب علني ألقاه في 14 آب/أغسطس قائلا "لقد قلت دائما بصراحة إننا نحسن استعدادنا وجاهزيتنا وأسلحتنا كما ونوعا، وإن الذخائر والأسلحة تُنقل من منطقة إلى أخرى (...) ... نحن ننقل الأسلحة بشاحنات وبوسائل أخرى. وبالطبع، نحن ننقلها بشاحنات مدنية".

44 - وفي 18 آب/أغسطس، استدعت المحكمة العسكرية أربعة من سكان الكحالة. وفي 22 آب/أغسطس، استُدعي أربعة من أعضاء حزب الله.

45 - وفي 26 آب/أغسطس، عرض حزب الله معدات عسكرية، بما في ذلك ما أفيد بأنها صواريخ أرض - جو طراز سام-6، في معرض أقيم في بعلبك، شرق لبنان، لمناسبة الذكرى السنوية السادسة لعمليات تحرير المنطقة من وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأفادت وسائل إعلامية إن معدات كان حزب الله صادرها خلال حروب الأعوام 1982 و 2000 و 2006 مع إسرائيل وفي معركة عام 2017 مع الجماعات الإسلامية في سوريا كانت معروضة في المعرض. ووصف رئيس المجلس السياسي لحزب الله إبراهيم أمين السيد الأصناف المعروضة بأنها "دليل واضح على قوة المقاومة وكفاءتها في دحر العدو وإضعافه".

46 - وواصلت القوة المؤقتة رصد الأسلحة غير المأذون بها بما فيها المدافع الرشاشة الخفيفة والبنادق الهجومية والمسدسات وأسلحة الصيد في حقول الرماية الأربعة غير المأذون بها الواقعة في زبقين ودير عامص والقنطرة وفرون ووادي حامول في جنوب لبنان. وتقع مواقع الإطلاق تلك خارج سيطرة الدولة.

47 - واستمرّ وجود التنظيمات المسلّحة الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ورغم القرار الذي اتُّخذ في عام 2006 ضمن سياق الحوار الوطني، والذي جرى التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات، لم يُحرَز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، ولتنظيم فتح الانتفاضة. وفي 31 أيار/مايو، لقي خمسة من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة مصرعهم في انفجارٍ وقع في قاعدة الجبهة في بلدة قوسايا، شرق لبنان، بالقرب من الحدود مع الجمهورية العربية السورية. ولم يتأكد بعد سبب وقوع الانفجار.

48 - وقُتل ما لا يقل عن 13 شخصا، وأصيب العشرات بجروح في اشتباكات مسلحة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، بالقرب من صيدا، جنوب لبنان، في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وقد اندلعت اشتباكات بين حركة فتح والجماعات الإسلامية في أعقاب ما أفيد بأنه محاولة اغتيال فاشلة لزعيم جماعة إسلامية في 29 تموز/يوليه. وأفيد بأن أحد قادة فتح وحراسه الشخصيين قُتلوا انتقاما في 30 تموز/يوليه. وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال في بيان صادر في 30 تموز/يوليه "إننا ندعو

القيادة الفلسطينية إلى التعاون مع الجيش لضبط الوضع الأمني وتسليم العابثين بالأمن إلى السلطات اللبنانية". ونددت الرئاسة الفلسطينية بـ "المجزرة البشعة والاغتيال الإرهابي" لأعضاء حركة فتح.

49 - وذكرت الأونروا في 31 تموز/يوليه أنه نتيجة للاشتباكات، "أُجبرَ أكثر من 000 2 شخص على الفرار بحثا عن مكان آمن. واستجابة للاحتياجات الملحة للمأوى، فتحت الأونروا، بمساعدة متطوعين، مدارسها لإيواء العائلات النازحة وهي تقدم المساعدة الإنسانية الأساسية. وقد عُلقت كل خدمات الأونروا في المخيم بسبب أعمال العنف. وتدعو الأونروا بشكل عاجل كافة الأطراف إلى العودة فورا إلى الهدوء واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إننا نحث كل الجهات المسلحة على احترام كل مباني الأونروا ومرافقها وفقا للقانون الدولي".

50 - وقد جرى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في 31 تموز/يوليه، ولكنه خُرق مع استمرار الاشتباكات في المخيم حتى 3 آب/أغسطس. وأفيد بأن السفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور تواصلَ مع قائد الجيش اللبناني لتأمين وقف جديد لإطلاق النار. كما ساهم رئيس مجلس النواب اللبناني وممثلو الأحزاب السياسية ورئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التابعة لمكتب رئيس الوزراء في جهود وقف إطلاق النار. ورغم توقف الاشتباكات الواسعة النطاق في 3 آب/أغسطس، فقد استمرت حوادث العنف المسلح المعزولة الناجمة عن النزاع الأساسي بين الفصائل، فضلا عن نشر المقاتلين داخل المخيم. وقد أدى ذلك إلى الحد من إمكانية وصول الأونروا وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى بعض أجزاء المخيم.

51 - وفي 18 آب/أغسطس، أصدرت الأونروا بيانا قالت فيه إن الوكالة "قررت تعليق كل خدماتها داخل مخيم عين الحلوة اليوم عند الساعة 11:30 صباحا احتجاجا على استمرار وجود مقاتلين مسلحين في مرافقها، بما في ذلك المدارس في المخيم. إن الوكالة لا تتسامح مع الأعمال التي تنتهك حرمة وحياد منشآتها. من غير المرجح أن تكون هذه المدارس متاحة للأطفال الـ 200 3 في بداية العام الدراسي الجديد نظرا للانتهاكات المتكررة، والأضرار الكبيرة المبلَّغ عنها. وتكرر الأونروا دعوتها الأطراف المسلحة إلى إخلاء منشآتها فورا من أجل ضمان إيصال المساعدات التي تشتد الحاجة إليها للاجئي فلسطين دون عوائق".

52 - وفي 19 آب/أغسطس، أصدرت الأونروا بيانا آخر أشارت فيه إلى أنها تلقت تقارير تفيد بأن "مجمعا مدرسيا آخر قد استولت عليه الآن جماعات مسلحة في مخيم عين الحلوة للاجئي فلسطين. ... وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمدارس التي استولت عليها الجماعات المسلحة في المخيم إلى ثمانية، ما يهدد ببدء العام الدراسي في الوقت المناسب لـ 900 5 طفل". وذكرت الأونروا أنها تلقت "تقارير موثوقا بها عن أضرار جسيمة لحقت بالمباني المدرسية ونهب المواد والمعدات التعليمية للأطفال من المدارس".

53 - وفي 30 آب/أغسطس، أطلقت الأونروا نداء للحصول على 15,5 مليون دولار لإصلاح البنية التحتية التي تضررت في الاشتباكات، وتوفير مواقع مدرسية بديلة للأطفال، وتقديم مساعدة نقدية إلى الأشخاص الذين أصبحت مساكنهم غير صالحة للسكن أو تضررت، وكذلك للاجئي فلسطين الآخرين المتضررين من النزاع.

54 - ومنذ 7 أيلول/سبتمبر، أفيد عن سقوط ما لا يقل عن 11 قتيلا وإصابة العشرات بجروح في تجدد الاشتباكات بين حركة "فتح" والجماعات الإسلامية، ما أدى أيضا إلى تجدد تهجير مئات الأسر من مخيم عين الحلوة. وطالت هذه الاشتباكات أحياء في شمال المخيم ووسطه وجنوبه، إلى جانب عدة مناطق مجاورة للمخيم. وإضافة إلى التقارير التي تفيد عن وقوع أضرار داخل المخيم، تسببت الرصاصات الطائشة

والمتفجرات في قتل شخص وإلحاق أضرار بممتلكات في صيدا. وفي 10 أيلول/سبتمبر، أصيب خمسة من أفراد الجيش اللبناني بجروح عندما أصاب قصف من الاشتباكات موقعا متقدما للجيش اللبناني بالقرب من المخيم. وفي 10 أيلول/سبتمبر، دعت منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، المتقاتلين إلى "وقف الاشتباكات المسلحة واستئناف الحوار والسماح للأونروا بتقديم التعليم والخدمات الإنسانية الأخرى". ودخل وقف لإطلاق النار حيز النفاذ في 12 أيلول/سبتمبر في أعقاب اجتماع عقد في بيروت بين شخصيات بارزة في حركة فتح وحماس. بيد أن الاشتباكات استؤنفت في 13 أيلول/سبتمبر. وفي 14 أيلول/سبتمبر، دخل وقف آخر لإطلاق النار حيز النفاذ في أعقاب محادثات أجراها رئيس مجلس النواب اللبناني بري وممثلون عن حركة فتح وحماس، ظل ساريا حتى 19 أيلول/سبتمبر. ولا تزال كافة منشآت الأونروا في المخيم مغلقة، ولا يزال مجمعان يحتويان على ثماني مدارس تابعة للأونروا مشغولين من قبل جهات مسلحة حتى 19 أيلول/سبتمبر.

55 - وفي 29 آذار/مارس، احتدم نزاع شخصي في مخيم المية ومية للاجئين الفلسطينيين أفضى إلى تبادل لإطلاق النار بين شخصين ينتميان إلى حركتي فتح وحماس، الأمر الذي أدى إلى سقوط جريح. وفي 6 أيار/مايو، اندلعت في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين اشتباكاتٌ مسلحة بين جماعات موالية لحركة فتح وفصائل جبهة التحرير العربية استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، أدت إلى إصابة شخصين.

56 - وظل اللاجئون الفلسطينيون يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن القيود المفروضة على فرص كسب العيش والحواجز التي تحول دون حصولهم على التعليم وخدمات الرعاية الطبية، الأمر الذي يشكل مخاطر خاصة على النساء والفئات المهمشة الأخرى. وقد أسهمت المساعدةُ النقدية ربع السنوية التي تقدمها الأونروا في خفض معدل الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين ليصل بحلول آذار/مارس إلى 80 في المائة. واستمرت حوادث الاحتجاجات والاعتصامات والعنف والتهديدات ضد موظفي الأونروا ومرافقها.

ثالثا - الملاحظات

57 - إن لبنان من دون رئيس منذ سنة تقريبا. وهذا وضع يدعو للأسف. ولا يمكن معالجة الأزمة المتعددة الجوانب في البلد إلا بانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، وتنفيذ إصلاحات شاملة بما يلبي احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته. وأدعو القادة اللبنانيين إلى تغليب المصلحة الوطنية والعمل معا للخروج من هذا المأزق السياسي الذي طال أمده، لما فيه صالح جميع الطوائف والناس في لبنان. وأناشد النواب اللبنانيين الاضطلاع بواجبهم الدستوري في انتخاب رئيس جديد دونما مزيد من التأخير. وقد أشير بوضوح في القرار 1559 (2004) إلى أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة دون تدخل أو نفوذ أجنبيين. كما أن تنفيذ الإجراءات السابقة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي أمر حيوي لعودة لبنان إلى طريق الازدهار والاستقرار.

58 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ أحكام القرار 1559 (2004). وأشجع مرة أخرى الجهات الفاعلة اللبنانية المعنية على إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني جامع بغية معالجة هذه القضايا العالقة.

59 - وعلاوة على ذلك، تشكل أيضا الضائقة المعيشية في لبنان مخاطر أمنية على البلاد إذ إنها تفاقِم حالات التوتر وتزيد من خطر حصول اضطرابات اجتماعية. وأشيد بالجهود التي تبذلها المؤسسات الأمنية

للدولة لمواجهة هذه التحديات الأمنية المتعددة في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية زيادة تقديم الدعم الدولي والمعزز إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية الأخرى التابعة للدولة، تحقيقا لأمن لبنان واستقراره. وأشكر جميع الجهات التي ما فتئت تساعد هذه المؤسسات في وقت يسوده ضغط هائل وأشجع جميع الشركاء على المساهمة في هذا الجهد.

60 - إن استخدام الجماعات والأفراد للأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، بما في ذلك المناورات العسكرية التي أجراها حزب الله في عرمتى في 21 أيار/مايو، وإطلاق النار المميت على شاحنة مقلوبة تابعة لحزب الله محمَّلة بذخيرة غير مأذون بها في الكحالة في 9 آب/أغسطس، والعرض العسكري الذي نظّمه حزب الله في بعلبك في 26 آب/أغسطس، فضلا عن الاشتباكات المميتة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين ، لا تسلط الضوء على انتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في جميع أنحاء لبنان الواقعة خارج سيطرة الدولة فحسب، بل تبرز أيضا المخاطر الكامنة على الأمن والاستقرار. ناهيك عن، وكذلك على الحياة البشرية، التي يشكلها هذا النشاط غير القانوني. وعلاوة على ذلك، تؤكد هذه الحوادث الحاجة الملحة إلى تنفيذ جميع أحكام القرار 1559 (2004).

61 - إن احتفاظ حزب الله، كما يعترف الحزب نفسه، بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة الحكومة اللبنانية ما زال يشكل مصدر قلق بالغ. وتشير الدعواتُ الصادرة عن شرائح عدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضُها حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

62 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها بحيث تكون سلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها حكرا عليها. وأنا أواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع حزب الله أو أي تنظيمات أخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

63 - وأكرر دعوة جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وذلك انسجاما مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذه من أجل تجنب شبح تجدّد المواجهة بين اللبنانيين، وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

64 - إن استمرار مشاركة حزب الله، كما يعترف هو نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا يشكل انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا لعام 2012 فقط، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وعلى تقويض استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها عبر تنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

65 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاح هذا التنظيم وعلى تحوله إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لبنود اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

66 - وفي هذا الصدد، من المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني لعام 2006، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

67 - وإنّني أُدين بشدة كل الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لأنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة اللبنانية، وتبث القلق لدى السكان المدنيين. وأجدّد الدعوات التي وجهتُها إلى إسرائيل للتقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق، والكف فورا عن انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. وإن ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني لضرب أهداف داخل الجمهورية العربية السورية هو من الأمور التي تثير بالغ القلق، وتشكل خطرا على استقرار المنطقة. وأحث أيضا إسرائيل والجمهورية العربية السورية على الرد بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006) الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

68 - ويجب احترام استقلالية القضاء في لبنان. إن التأخير في التحقيقات في كلٍ من انفجار مرفأ بيروت واغتيال لقمان سليم واشتباكات الطيونة وغيرها من القضايا، لا يؤدي إلا إلى تناقص ثقة الناس في مؤسسات الدولة وسيادة القانون. لذلك أكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق سريع وحيادي وشامل وشفاف في كل من هذه القضايا، بغية إحقاق الحق للضحايا وعائلاتهم، ومحاسبة الجناة، وإعادة ثقة الناس في القضاء اللبناني. والحكم الصادر عن المحكمة العسكرية في قضية اشتباكات خلدة المسلحة في 1 آب/أغسطس 2021 هو موضع ترحيب. وإذ أشير إلى بدء إجراءات المحاكمة في قضية الهجوم المميت على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من عقيبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 والذي قتل فيه أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرون، فإننا نتطلع إلى محاسبة مرتكبي هذا الهجوم.

69 - وأشكر للبنان استمراره في استضافة أكبر عدد من اللاجئين نسبةً للفرد الواحد في العالم. والاستجابة القوية والموحدة، بما في ذلك من المجتمع الدولي، أمر حيوي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المضيفة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم، بما في ذلك من خلال زيادة الحصص المخصصة لإعادة التوطين. ولا يزال من الحيوي إعمال الضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

70 - ولا تزال أوساط اللاجئين الفلسطينيين تعاني بما في ذلك من جراء المخاطر الأمنية داخل المخيمات وكذلك من تدهور مجمل وضعهم الاقتصادي. لذلك من الحيوي أن تتلقى الأونروا تمويلا ثابتا وكافيا لتلبية احتياجات الحماية لأوساط اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم المتضررون من اشتباكات عين الحلوة. إن دور الأونروا في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى كما أنه أساسي لحفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين وأمنهم. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

71 - إنني أعوّل على الحكومة اللبنانية في أن تستمر في الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.